بيان عن منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال بشأن أزمة كوفيد-19 وكيفية تنسيق الاستجابة الجماعية لها على المستوى الوطني

◀ **التاريخ:** ابريل 2020

1- مقدمة

أعلنت منظمة الصحة العالمية عدوى كوفيد-19 جائحة عالمية، مما أدى إلى ارتفاع تفشي المرض أعلى من مجرد كونه طارئًا صحيًا عالميًا.

فهذه أزمة صحية واقتصادية واجتماعية تقتضي استجابات متعددة المراحل من جميع قطاعات مجتمعنا. وستمتد آثار هذه الجائحة إلى أمد طويل، إذ لا يحتمل ظهور لقاح قبل 12 شهرًا. كما يمكننا توقع موجات تصاعد دورية في الأزمة على مدار الفترة الممتدة بين الشهور الاثني عشر والثمانية عشر المقبلة في أغلب الأحوال. ولكن حان الآن وقت اتخاذ إجراء جماعي وفوري.

فالجوانب الاقتصادية لأزمة كوفيد-19 غير مسبوقة. وستتطلب حزمة مختلفة تمامًا من استجابات السياسات عن تلك المستخدمة في أزمات سابقة. وسيكون أثر كوفيد-19 سلبيًا على الاقتصاد، على وجه التحديد، نظرًا لتحجيم النشاط الاقتصادي بموجب إجراءات حكومية مباشرة وقرارات الشركات بالإغلاق بهدف الحد من انتشار الفيروس في بلدان عدة بما فيها بلدنا ***(تدخل منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال معلومات ذات صلة بالسياق الوطني)***. والخطر محدق على نطاق كبير حتى أننا قد نشهد تسريحات موسعة من الوظائف على مدار الأسابيع والشهور التالية. وسينتقل من يفقدون دخولهم إلى القطاعات الأقل أجرًا في الاقتصاد وإلى من يعملون لحساب أنفسهم. والحاجة الآن إلى جهود كبيرة منسقة للحفاظ على العمال في وظائفهم، ولحمايتهم من فقدان الدخل، ولتخفيف الخسائر المالية، وللتعجيل بالانتعاش الاقتصادي.

وعلى البلد الاضطلاع بالمسؤولية والتحلي بروح التضامن والكفاءة في مواجهة هذا الموقف الطارئ، وذلك عن طريق حماية جميع من تضرر من مواطنيه وعماله ومنشآته. وينبغي بذل جميع الجهود من أجل دعم قدرة العمال والمنشآت والأنشطة الاقتصادية والخدمات العامة على المجابهة في مواجهة هذه الأزمة، والتمكن من استعادة النشاط بعد انتهاء الأزمة.

2- تدابير السياسات

يطلب منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال من الحكومة تشكيل لجنة على المستوى الوطني تتألف من ممثلين عن القطاع الخاص مع رموز رئيسية من الأطراف المعنية الأخرى، مثل النقابات والخبراء الأكاديميين والعلماء والجمعيات المجتمعية، جنبًا إلى جنب مع الوزارات المعنية، وذلك من أجل مواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19. ومن خلال التعاون فيما بين الحكومة والنقابات العمالية ومنظمات أصحاب الأعمال بشأن إيجاد سبل لتخفيف الأثر السلبي للجائحة، يعتقد منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال في إمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن جائحة كوفيد-19.

***** ينبغي على منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال اختيار التدابير من القائمة الواردة أدناه بما يتناسب مع ظروفه***

تدابير دعم المنظومة الصحية:

- تفادي القيود على الحظر والتصدير، ولا سيما بالنسبة لتصدير/ استيراد المعدات الطبية والأدوية.
- يمكن للشركات أن تساعد الموظفين الذين يلعبون أدوار دعم في المنظومة الصحية (مثل المتطوعين ومن يعملون بدوام جزئي) عن طريق السماح بالإجازات وأي سبل أخرى من شأنها دعم عمل الخدمات الصحية الحرجة.
- ينبغي أن تضمن التدابير أن العمال الضروريين، ولا سيما أي عمال في القطاع الصحي أو القطاعات الأخرى الواقعة على خط الدفاع الأول، بإمكانهم الوصول للعمل خلال فترات تقييد الحركة.
- يمكن أن تعمل الشركات على دعم وتعزيز تدابير الصحة العامة، مثل مراجعة احتياطات السلامة بالنسبة للعمال المستمرين في العمل في ضوء تدابير التباعد الاجتماعي.

تدابير دعم العمال:

- ينبغي أن تضمن الأعمال التجارية احترام إرشادات تدابير التباعد الاجتماعي للمساعدة على تجنب أي تجمعات غير ضرورية، مع الحفاظ على تقديم الخدمات الضرورية وسلاسل التوريدات. وسيعمل منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال على توفير المعلومات بشأن إجراءات السلامة للشركات وعمالها وتيسير فهمها للمخاطر وكيفية إدارتها. ويشمل ذلك تدابير مثل: تنفيذ إجراءات تنظيف معززة، كالتنظيف المكثف للأسطح الصلبة في الأماكن المشتركة. إزالة منافذ الخدمة الذاتية في الكافتيريات، وزيادة عدد مواقع مطهرات اليدين، وخفض عدد المقاعد في الغرف المشتركة لتعزيز التباعد الاجتماعي.
- الحكومات بحاجة إلى ضمان كفاية الدعم لا سيما للأسر المعيشية والعمال ذوي المسؤوليات العائلية خلال فترات غلق المدارس بحيث يتم تخفيف الضائقة الاقتصادية للأزمة على امتدادها.
- ينبغي أن تقدم الحكومة دعمًا ماليًا بحيث يتمكن أصحاب الأعمال من استحداث أو تمديد ترتيبات الإجازة المرضية المدفوعة واستحقاق إعانات البطالة.
- ينبغي على الحكومة بحث تقديم منح من أجل تحفيز التدفق النقدي الفوري ودعم المدفوعات الفورية.
- من شأن استحداث تدابير إضافية لدعم الأجور والرفاه الاجتماعي أن يوفر دخلاً أساسيًا لجميع العمال المتأثرين بالأزمة، وينبغي أن تقوم الحكومة ببحث هذا الأمر.
- يمكن الحصول على قروض بفوائد منخفضة من الصناديق الوطنية، مثل صندوق الضمان الاجتماعي، من أجل تقديم بعض هذا الدعم. وإضافة إلى ذلك، يمكن إنشاء صناديق وطنية خاصة باسم "الصناديق الوطنية للتغلب على أزمة كوفيد-19" بحيث تتيح الفرصة للمساهمات من الجهات المانحة، والجهات الخيرية، والقطاع الخاص، والمواطنين العاديين لتدعم التدابير أعلاه.

تدابير لدعم المنشآت:

يجب على الحكومة الآن استحداث تدابير لدعم الشركات الهشة وتفادي فقدان الوظائف على نطاق موسع والحفاظ على تشغيل الأعمال التجارية. كما يجب أن تضمن الحكومة وصول الدعم المالي إلى المنشآت، ولاسيما الصغيرة والمتوسطة، وجميع العمال بما فيهم من يعملون لحساب أنفسهم. ويجب القيام بكل ما يمكن عمله للحفاظ على البنية التحتية الاقتصادية، وعلى الأشخاص في وظائفهم وأعمالهم في ظل تصاعد القلق. وتحقيقًا لذلك، تجب إتاحة الموارد الكافية ونشر المعلومات الواضحة والمنتظمة بشأن آلية/ آليات إعادة توزيع هذه الأموال. ولذلك يقترح منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال اتخاذ التدابير التالية:

- يجب على الحكومة أيضًا تمديد تدابيرها بشأن دعم السيولة والإحجام عن المطالبة عبر سلطات الضرائب (والحكومة المحلية إن وجدت) والاستمرار في ضبط الدعم مما يمكن أن يساعد في الحفاظ على أكبر قدر ممكن من المنشآت خلال فترة هذه الأزمة.

- ويمكن أن توفر الحكومة برنامج قروض بدون فوائد للمنشآت التي يقل حجمها عن حد معين ممن تأثرت بأزمة كوفيد-19 (ويقاس ذلك بالقطاع الاقتصادي و/ أو انخفاض الإيرادات).
- يمكن أن تقدم الحكومة منحًا مباشرة للمنشآت لتغطية جزء من حصتها في نفقات الرواتب أو الخسائر في الإيرادات.
- ينبغي على سلطات الضرائب أن تتسم بالمرونة لمساعدة الشركات المتضررة من قيود التدفق النقدي.
- لأغراض الإفراج عن النقد لسداد الرسوم، ينبغي النظر في تأجيل سداد الضرائب لمدة عدة أشهر (يعاد تعديلها وفقًا لتطور الأوضاع).
- نبغي النظر في تدابير لمنح إجازات مؤقتة غير مدفوعة للشركات التي تواجه صعوبات لحين التعافي من أزمة كوفيد-19.
- إذا كانت أي ترتيبات قد اتخذت لمناقشة مفاوضات الحد الأدنى من الأجور، فيجب تأجيلها حتى تخف حدة الأزمة.

تدابير دعم القطاعات شديدة التضرر:

إن الانهيار في الطلب والإيرادات بالنسبة للأعمال التجارية العاملة في الخط الأول للسلع الاستهلاكية والضيافة سيؤثر على قطاعات أخرى على مدار الأسابيع المقبلة.

وسيدعم منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال هذه القطاعات عن طريق إنشاء شبكات ومنتديات تفاعلية لوضع استجابات خاصة بكل قطاع. وسندعم على وجه التحديد التفاعل بين المنشآت والسلطات التشريعية على المستوى القطاعي لتحديد العوائق/ المسائل الخاصة بكل قطاع على حدة. وقد يستدعي ذلك اتخاذ تدابير إنعاش قطاعية للشركات الأكثر تضررًا.

(تضع منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال المعلومات ذات الصلة الخاصة بالسياق القطاعي)

تدابير دعم سلاسل التوريد:

قد تعاني المنشآت خلال هذه الفترة المشوبة بعدم اليقين، وفي ظل التوقف غير المسبوق للأعمال، من أجل الحصول على المواد الخام وتوصيل المنتجات والوصول إلى الأسواق الرئيسية. وينبغي أن يستمر تدفق السلع الضرورية، مثل التوريدات الغذائية وتوريدات الأعلاف، بما فيها توريدات المواشي والمعدات الطبية والوقائية الحيوية.

وتتضمن المسائل الرئيسية فيما يتعلق بانقطاع سلاسل التوريد ما يلي:

- الحصول على المواد الخام - من حيث التكلفة والجودة.
- الوصول إلى الأسواق - خسارة المنتجات القابلة للتلف أثناء النقل جراء إطالة مدد التوصيل.
- اختلال رأس المال العامل - فترات إنتاج أطول.
- خسارة الأسواق - مثل أسواق التصدير المعاقة باللوجستيات أو المستبدلة بالإنتاج.
- الارتفاع المفاجئ للواردات لتلبية التصاعد في الطلب (في بعض مجموعات المنتجات).
- قصور أداء الميزانيات - أثر الانخفاض المطول للنشاط.
- انخفاض الإنتاجية بالتوازي مع سلسلة التوريد - عافية العمال (الجسدية والنفسية).

يشير منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال إلى قلقه بشأن الحاجة إلى ضمان عدم اختلال التوريدات الضرورية لمكافحة جائحة كوفيد-19. ولذلك نوصي بالتدابير التالية:

- مساعدة الحكومة في إعداد قائمة رئيسية من الموردين والمستوردين، وجمع البيانات الرئيسية بشأن قدرات التصنيع، والقدرة على زيادة النشاط، والعوائق.
- دعم تصنيع المنتجات الطبية الضرورية.
- الدعم المادي لتمويل التجارة لاستيراد المنتجات الطبية الضرورية.
- التأكد من عدم توقف أي مرافق عامة رئيسية.
- العمل مع الحكومة لضمان عدم تسبب أي تدابير طوارئ تتخذها في اختلال سلاسل توريد الخدمات الضرورية (الأغذية والأدوية، مثلاً).

تدابير دعم التعافي الآن:

ينبغي على الحكومة الإفصاح عن نيتها بتقديم حزمة إنعاش ضريبية ونقدية كبيرة (بالتنسيق مع الشركاء والمانحين الوطنيين). وباستطاعتها الآن المساعدة في موازنة بعض الهلع المستشري في جميع عناصر الاقتصاد والمجتمع. ومن شأن الإعلان عن نيتها في الكشف عن تدابير إنعاش إضافية لدعم تعافي الطلب في المستقبل أن يحافظ على عدة أعمال تجارية ووظائف خلال فترة الأزمة. وغالبًا ما سيقتضي الأمر حزمة إنعاش ضريبي منسقة على المستوى الدولي وعلى مستوى وكالات متعددة من أجل إعادة تشغيل دورة اقتصادنا المتضرر. ونود تشجيع الحكومة على اتخاذ ما يلي الآن:

- الإعداد لتدابير إنعاش استعدادًا لانخفاض حدة طوارئ الصحة العامة الحالية.
- التخطيط لنطاق من تدابير الإنعاش الضريبية لضمان الانتعاش الحاد السريع من الأزمة (أي من الانخفاض الحاد الكبير في صحة الاقتصاد إلى التعافي السريع الكبير).
- زيادة البرامج ذات الكثافة الكبيرة في التشغيل والاستثمار العام من أجل الإسكان وغيره من البنية التحتية.

تدابير دعم الاقتصاد غير الرسمي:

شأنها شأن أي أعمال تجارية أخرى، تشهد الأعمال التجارية بالاقتصاد غير الرسمي انخفاضًا في عدد العملاء جراء الجائحة. فالعملاء يتفادون الأسواق المزدحمة. وتصعب ممارسة التباعد الاجتماعي في الأسواق غير الرسمية بسبب الازدحام. ونفس الشيء ينطبق على القطاعات غير الرسمية الأخرى، كما في النقل العام،

وإصلاح المركبات، والأشغال المعدنية. ويصعب جدًا الحفاظ على النظافة عن طريق غسيل الأيدي بالصابون والماء في هذه القطاعات.

وبدون الإغاثة الاقتصادية للشركات الصغيرة غير الرسمية، سيكون لهذا تأثيرات حادة سلبية على الفقر في المجتمعات المحلية الفقيرة. فالمقترحات المرتبطة بالإعانات المقدمة من الدولة، أو الإعفاء الضريبي، أو التسهيلات الائتمانية الجديدة، أو المنح المقدمة للمنشآت جميعها تقصر الاستجابة على المنشآت الرسمية والعمال الرسميين. ولن يصل أي شيء منها إلى الاقتصاد غير الرسمي. ويجب أن تأخذ الاستجابة الحكومية الرامية إلى إغاثة الاقتصاد في حسبانها الاقتصاد غير الرسمي حيث احتمالية الخسائر الشديدة في الوظائف والدخول في ظل غياب أي شكل من أشكال الحماية الاجتماعية. فنحن بحاجة إلى مضاعفة منظومات الدعم الاجتماعي القائمة بحيث تقدم المساعدات إلى من هم في أشد الاحتياج إليها. ومن شأن ذلك أن يواجه بشكل مباشر الأزمة المرتقبة بارتفاع مستويات الفقر وأن تصل آثاره التصاعدية إلى القطاعات الأعرض من الاقتصاد.

ويعتقد منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال أن توفير الدعم للاقتصاد غير الرسمي خلال هذه الأزمة أمر حيوي. كما أن دعم الاقتصاد غير الرسمي يتسم بالأهمية نظرًا للدور المحوري الذي يلعبه في جهود احتواء الأزمة خلال هذه الفترة.

- مع مخالطة الكثير من عمال القطاع غير الرسمي لعدد كبير من الأشخاص، فهم بحاجة إلى توفير مطهرات الأيدي والكمامات ومعدات الوقاية الأخرى لحماية أنفسهم والآخرين.
- تركيب منافذ للمياه في الأسواق والتكتلات الأخرى للقطاع غير الرسمي.
- ينبغي النظر في توفير المساعدة المستهدفة لمن هم في الاقتصاد غير الرسمي (أو من لا يتلقون أي شكل آخر من المنح الاجتماعية). ومن شأن تخصيص منحة خاصة أن يلبي احتياجات الفئات الأكثر ضعفًا. كما يمكنها أيضًا أن تعمل كحزمة إنعاش تصاعدية للاقتصاد ككل. وثمة فرص أيضًا للابتكار الموسع في تصميم هذه المنح، وذلك من أجل الاستغلال الأمثل للعوامل الاقتصادية المضاعِفة في الاقتصادات المحلية. ومن شأن استخدام تكنولوجيا قواعد البيانات المتسلسلة (blockchain) على منصات المحمول أن تتفادى المعاملات البنكية المكلفة في نفس الوقت الذي توفر فيه مستوى عاليًا من الأمن. فاستخدام المعاملات المالية المتنقلة (mobile money) يتضمن القدرة على تتبع معاملات المحمول، مما يوفر ثروة من البيانات الاقتصادية المكانية.

ويؤيد منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال إنشاء صندوق وطني خاص بمسمى "الصندوق الوطني لدعم الفئات الأضعاف من المواطنين في أزمة كوفيد-19" بحيث يتيح المساهمات من الجهات المانحة والجهات الخيرية والقطاع الخاص والمواطنين العاديين لدعم التدابير أعلاه.

3- ما الذي تفعله منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال

سيجري منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال مسحًا لتقييم احتياجات أعضائه لتقييم أثر الجائحة على المنشآت وعلى عمالهم. ويمكن أن تساعد هذه المعلومات في توجيه الاستجابات الوطنية.

- سنعمل عن قرب مع الحكومة، طوال مدة الأزمة، لمشاركة المعلومات الدقيقة المواكبة لتطور الأزمة. وتكمن أهمية ذلك في مكافحة الشائعات والهلع وتهدئة التوترات الاجتماعية.
- سنعمل مع القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لبحث تدابير مثل القروض الميسرة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتجميد الديون، وغيرها من الآليات بهدف دعم هذه الفئة من المشروعات.
- نقترح إنشاء مرفق لإدارة مشكلة التعويض الناشئة عن خرق العقود التي تسببت فيها مسائل مثل عدم القدرة على التصدير جراء قصور المواد الخام.
- وفي سياق الاستئجار التجاري، ينبغي التحلي بالمرونة من جانب الملاك، وسننشئ عملية تشاورية تخدم هذا الغرض.
- سننشئ وسيلة تشاورية لتمكين المنظومتين الصحيتين العامة والخاصة من التعاون عن قرب أكثر.
- سنعمل مع الأعضاء لتحديد المجالات الرئيسية للخدمات العامة التي سيتم الضغط عليها في الشهور القادمة وكيف يمكن للأطراف من القطاع الخاص أن تستجيب لذلك.

الأمر الأهم على الإطلاق هو وجود خطط لاستمرار الأعمال التجارية للاستعداد للأسابيع والشهور المقبلة. وسنعمل مع الأعضاء على المدى القريب فورًا من أجل دعمهم في وضع خطط استمرار الأعمال التجارية.

4- كيف سنعمل؟

يعمل منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال بكامل طاقته خلال الجائحة، وسنستمر في تقديم الخدمات التي تعتمدون عليها. وفي حين أن التحديات ماثلة أمام هذا الواقع الجديد مع محاولتنا التأقلم على التباعد الاجتماعي والقيود المفروضة على السفر والعمل من المنزل والاجتماعات المتغيرة أو الملغاة، فقد نفذنا استراتيجية لاستمرار الأنشطة التجارية لمتابعة مهامنا الروتينية اليومية مما يسمح لنا بحماية عمالنا والقيام بالدور الذي نلعبه في الحيلولة دون انتشار الفيروس لعائلاتنا وأصدقائنا ومجتمعاتنا المحلية على أكمل وجه.

على صعيد السياسات: تأتي جائحة كوفيد-19 محملة بتأثيرات جمة على كل من مجالات السياسات التي ينخرط فيها منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال . ونحن محافظون على تركيزنا على كيفية الانخراط مع شركاء أعمالنا ومع الحكومة بأفضل صورة ممكنة للتوصل إلى حلول للأعمال التجارية. وسنحافظ على تدفق المعلومات والمناصرة بالغة الأهمية لدعم مصالحكم، وسيستمر موظفونا في رصد أي تدابير أو تطورات جديدة ذات صلة بمجتمع الأعمال التجارية وتقديم التقارير بشأنها إلينا.

خدماتنا التدريبية: قمنا بتنفيذ بروتوكولات التباعد الاجتماعي في جميع وحداتنا التدريبية. ويتم توفير المطهرات اليدوية ومعدات الوقاية الأخرى. ونحن نؤمن أن برامجنا التدريبية هي مساحة آمنة. كما نبحث - إذا امتدت الأزمة - كيفية نقل بعض تدريباتنا إلى مساحة افتراضية إلكترونية بحث نجري التدريب عبر الإنترنت.

التواصل: سنقوم باستخدام رسالتنا الإخبارية الإلكترونية الأسبوعية (أو غيرها من أدوات التواصل المنتظم) للتواصل معكم بشأن ما نقوم به لضمان التمثيل المستمر والسباق لمصالحكم أمام الحكومة. كما أنشأنا صفحة على الإنترنت مخصصة لجائحة كوفيد-19. وستلقي هذه المساحة الضوء على مبادرات أعضاء منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال . وقد بدأ البث الحي بالفعل لهذه الصفحة وسيتم تحديثها يوميًا.

****

يؤمن منظمة الأنشطة التجارية وأصحاب الأعمال أن جميع التدابير ينبغي أن تخضع لتقييم دوري لتحديد كفايتها وملاءمتها. إن بلدنا يمر بأزمة رئيسية استثنائية في حجمها، وهذا يؤثر علينا جميعًا. ولهذا، فالأمر كله الآن يتخلص في بذل أقصى الجهود للحفاظ على النسيج الاقتصادي والتوازن الاجتماعي لبلدنا.

انتهى.